المصدر: الاهرام
التاريخ : ٦ اكتوبر ٢٠٠٦

سامى متولى

التقرير النهائى للجنة تقصى الحقائق حول غرق العبارة

يؤكد مسئولية الحكومة عن الإهمال والتقصير فى البحث والإنقاذ

د. فتحى سرور

.. وأخيرا انتهت لجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب برئاسة الطيار حمدى الطحان رئيس لجنة النقل والمواصلات حول حادث العبارة السلام الذى راح ضحيته ١٠٣٣ شهيدا.

وان كان مجلس الشعب لم يتمكن من مناقشة التقرير قبل فض دورته البرلمانية لاستكمال بعض المسائل الفنية التى لم تستكمل بعد، فإن الدكتور فتحى سرور قد أشاد فى نهاية الدورة بالتقرير واعتبره نموذجا سياسيا رائعا للبرلمان المصرى باستثناء المشكلة الفنية التى يتم استيفاؤها لعرض التقرير فى الدورة الجديدة، وقد نفى الدكتور سرور ان يكون عدم عرض التقرير بسبب حمايته للحكومة قائلا: رئيس المجلس لايحمى الحكومة ولكن يشجع النواب على ممارسة جميع ادوات الرقابة طبقا للدستور.

وقال ان التقرير النهائى يعد امتدادا للتقرير المبدئى الذى ناقشه المجلس والذى كان عمادا للنيابة العامة فى تحقيقاتها وكذلك النيابة العسكرية والادارية ونيابة الاموال العامة، كما ان المجلس ارسل الموضوع للمدعى الاشتراكى، حيث حصل الضحايا على حقوقهم بأكثر مما ينص عليه القانون.

وقد كشف التقرير النهائى للجنة تقصى الحقائق مدى التهاون والاهمال الذى يقترب من حد العمد، لا سيما اهمال هيئة السلامة البحرية فى تطبيق القواعد المنصوص عليها فى القوانين والمعاهدات والاعراف الدولية لضمان سلامة الركاب بما فى ذلك ما يتعلق بتحديد عدد الركاب المسموح للسفينة بنقلهم أو معدات الانقاذ من فلايك ورماثات يقتضى مداومة فحصها والتأكد من صلاحيتها لانقاذ الركاب عند تعرض السفينة لحادث غرقها.

كما اتضح للجنة عدم التزام شركة السلام للنقل البحرى التى تتبعها العبارة الغارقة بأساليب الادارة الآمنة المنصوص عليها فى قانون التجارة البحرى وقانون سلامة السفن رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٩ ومدونة الادارة الآمنة الصادرة من هيئة الملاحة البحرية الدولية، الامر الذى كان يوجب على تلك الشركة متابعة الاتصال بالسفن التى تقوم بتشغيلها لكى تقف أولا بأول على حالة تلك السفن اثناء الرحلات والمبادرة الى مد يد العون اليها اذا ما تعرضت لأية ازمة حتى يمكن تدارك الامر والحيلولة دون تفاقم هذه الحوادث.

واشارت اللجنة الى ان تقرير المدعى العام الاشتراكى الذى تضمن التحقيقات التى أجراها والتوصيات التى خلص اليها تتفق فى معظمها مع ما تضمنه التقرير المبدئى للجنة تقصى الحقائق الذى عرض على مجلس الشعب، كما ان قرار الاتهام الذى اعلنه النائب العام قدم قائمة بأدلة الثبوت قبل المتهمين فى حادث غرق العبارة وما اسفر عنه من انه المتسبب خطأ فى موت ١٠٣٣ شخصا مبينة اسماؤهم فى التحقيقات وأسند الاتهام فيه الى عشرة اشخاص من بينهم أربعة متوفين من طاقم العبارة الغارقة والباقون هم: المهندس ممدوح اسماعيل رئيس شركة السلام مالكة العبارة ونائبه عمرو ممدوح اسماعيل وثلاثة من العاملين بالشركة والقبطان صلاح الدين السيد جمعة ربان السفينة سانت كاترين والذى نكل عن مساعدة من تبقى من ركاب السفينة الغارقة حال وجودهم فى البحر يشرفون على الغرق وانتهى تقرير اتهام النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهمين الاربعة الاول افراد طاقم العبارة لوفاتهم واحالة المتهمين الستة الآخرين الى محكمة جنح سفاجا لمحاكمتهم.

واشار التقرير النهائى للجنة تقصى الحقائق الى اتفاق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تقرير المدعى العام الاشتراكى وقرار الاتهام الصادرمن النائب العام مع التقرير المبدئى للجنة تقصى الحقائق التى شكلها مجلس الشعب فيما انتهى اليه من نتائج وان كانت جهات التحقيق وسلطة الاتهام والمحاكمة تملك القول الفصل فى شأنها.

وقال التقرير النهائى الذى قدمه السيد حمدى الطحان بمجلس الشعب ولم يتمكن المجلس من نظره قبل فض دورته ان اللجنة تحصر المسئولية السياسية فى أمرين.

الأول.. هو التقصير والاهمال اللذان ظهرا واضحين فى مسألة البحث والانقاذ، ذلك ان الثابت من جميع التحقيقات التى أجريت عن الواقعة ان السفينة غرقت فى تمام الساعة الواحدة وثلاث وثلاثين دقيقة صباح يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٦/٢/٣ والقت بمعظم ركابها الي البحر وان الاستغاثة التى أطلقها جهاز الابيريت الخاص بالسفن بما يفيد الغرق وصلت الى الجهاز الخاص باستقبال هذه الاشارات فى مركز البحث والانقاذ بالماظة الساعة الثالثة وتسع دقائق أى بعد ٩٣ دقيقة من وقوع الغرق، ثم توالى ورود اشارات الاستغاثة الى ذلك الجهاز حتى ان جهاز الشركة الوطنية للملاحة التابع لوزارة الطيران المدنى سجل وصول رسالة الاستغاثة الأولى وأربع رسائل اخرى مماثلة وصلت جميعها الي الجهاز الخاص بمركز البحث والانقاذ قبل الساعة السادسة وثلاث دقائق من صباح ذلك اليوم، وان ذلك الجهاز كان صالحا للعمل وانه استقبل هذه الرسائل الخمس وأعطى اشارة لجهاز الشركة الوطنية للملاحة تفيد تسلمه لها.

حمدى الطحان

بينما جاء كتاب الأمانة العامة بوزارة الدفاع المؤرخ فى ٢٠٠٦/٤/١٥ يفيد بأن الطائرات التابعة لها وصلت الي موقع الحادث الساعة العاشرة و٤٧ دقيقة صباحا، أى بعد سبع ساعات و٣٨ دقيقة من وصول الاستغاثة الأولى الى مركز البحث والانقاذ المصرى والقت ببعض معدات الانقاذ التى تتسع لعدد ١٦١ فردا فقط، وان السفن التابعة للبحث والانقاذ بدأت أول التقاط للناجين بعد الساعة السادسة من مساء نفس اليوم أى بعد ١٢ ساعة من وصول أول استغاثة الأمر الذى نتج عنه غرق الكثير من الركاب في اليم، مما أدى الى تفاقم آثار وزيادة عدد الغرقى حتى جاوز الألف غريق.

الأمر الذى ترى معه اللجنة ان الحكومة مسئولة مسئولية كاملة عن الاهمال والتقصير فى عملية البحث والانقاذ. والأمر الثانى خاص بادارة الأزمة بعد البحث والانقاذ وما اكتنف ذلك من اضطراب وعدم دراية اشارت اليه اللجنة فى تقريرها المبدئى، ذلك ان الحكومة وهى تزهو بأنها اقامت مركزا لادارة الأزمات بمركز دعم اتخاذ القرار الملحق بمجلس الوزراء كشفت اساليب ادارتها للأزمة عن عجز وتخبط وعشوائية دلل ذلك على عدم الكفاءة.

وأشارت اللجنة فى نهاية تقريرها الى أنها لاتهدف بما أوردته فى التقرير الي الاساءة الى أى شخص فى أى موقع وانما تضع ماتوصلت اليه من حقائق أمام المجلس فى حيدة وأمانة باعتبار أننا جميعا حكاما ومحكومين اصحاب مصلحة حقيقية فى اصلاح مايعوج من أمر هذا الوطن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية